المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

10/01/2013

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

لقاء تكويني حول حقوق الإنسان

سيدي قاسم

نظمت اللجنة الجهوية الرباط - القنيطرة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الثلاثاء لقاء تكوينيا حول حقوق الإنسان لفائدة حوالي مائة شخص من الأساتذة المتدربين والأطر الإدارية والتربوية والمكونين للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لمدينة سيدي قاسم.

وأوضحت اللجنة أن هذا اللقاء. الذي يأتي لإغناء النقاش حول حقوق الإنسان والديمقراطية. أطره الأستاذ حسن آيت بلا عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط القنيطرة الذي ألقى عرضا مفصلا حول المجلس الوطني لحقوق الإنسان واختصاصاته في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وقال آيت بلا بالمناسبة إن المجلس أصبح مؤسسة دستورية إلى جانب مؤسسات أخرى مكلفة بحماية وتنمية حقوق الإنسان والضبط والحكامة الجيدة كمؤسسة الوسيط ومجلس المنافسة والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة.

وأضاف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عمل . في إطار مقاربة القرب. على إحداث لجن جهوية مكلفة بتتبع وضعية حقوق الإنسان في الجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتنزيل وتنفيذ برامج المجلس الوطني المرتبطة بالنهوض بحقوق الإنسان بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

وعلاقة بالتربية على حقوق الإنسان. أكد آيت بلا أن التعليم هو الإطار الطبيعي والمؤهل لإدماج مفاهيم المواطنة والمساواة وحقوق الإنسان وذلك بتحويلها من مفاهيم مجردة إلى قناعات وتمثلات وسلوك يومي لدى الأجيال المتمدرسة. مشيرا إلى أن العدد الإجمالي لأندية حقوق الإنسان بالنيابات التابعة لأكاديمية جهة الغرب -الشراردة- بني احسن تبلغ 96 ناديا موزعة على 55 ناديا بنيابة القنيطرة و24 ناديا بنيابة سيدي سليمان و12 ناديا بنيابة سيدي قاسم.

لقاء تكويني حول حقوق الإنسان بسيدي قاسم

■ نظمت اللجنة الجهوية الرباط - القنيطرة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس الثلاثاء لقاء تكوينيا حول حقوق الإنسان لفائدة حوالي مائة شخص من الأساتذة المدربين والأطر الإدارية والتربوية والمكونين للمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لمدينة سيدي قاسم.

وأوضحت اللجنة أن هذا اللقاء الذي يأتي لإغناء النقاش حول حقوق الإنسان والديمقراطية أطره الأستاذ حسن أيت بلا عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط القنيطرة الذي ألقى عرضا مفصلا حول المجلس الوطني لحقوق الإنسان واختصاصاته في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وقال أيت بلا بالمناسبة إن المجلس أصبح مؤسسة دستورية إلى جانب مؤسسات أخرى مكلفة بحماية وتنمية حقوق الإنسان والضبط والحكامة الجيدة كمؤسسة الوسيط ومجلس المنافسة والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة.

وأضاف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عمل في إطار مقاربة القرب على إحداث لجن جهوية مكلفة بتتبع وضعية حقوق الإنسان في الجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتنزيل وتنفيذ برامج المجلس الوطني المرتبطة بالنهوض بحقوق الإنسان بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني. وعلاقة بالتربية على حقوق الإنسان أكد أيت بلا أن التعليم هو الإطار الطبيعي والمؤهل لإدماج مفاهيم المواطنة والمساواة وحقوق الإنسان وذلك بتحويلها من مفاهيم مجردة إلى قناعات وتمثلات وسلوك يومي لدى الأجيال المتمدرسة. مشيرا إلى أن العدد الإجمالي لأندية حقوق الإنسان بالنيابات التابعة لأكاديمية جهة الغرب -الشراردة- بني احسن تبلغ 96 ناديا موزعة على 55 ناديا بنيابة القنيطرة و24 ناديا بنيابة سيدي سليمان و12 ناديا بنيابة سيدي قاسم.

ندوة ببني ملال : «دور القضاء في التخفيف من أزمة السجون»

«وضعية السجون من خلال تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، «الاعتقال الاحتياطي بين الأصل والاستثناء»، «العقوبات البديلة أحد مداخل الإصلاح»، «تنفيذ العقوبة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان»، أربعة محاور شكلت موضوع ندوة جهوية حول «دور القضاء في التخفيف في أزمة السجون»، نظمتها اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان جهة بني ملال خريبكة بشراكة مع المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب، أواخر دجنبر الماضي ببني ملال.

الندوة التي حضرها والي الجهة وثلة من الوجوه الحقوقية والمجتمع المدني، افتتحها رئيس اللجنة الجهوية علال البصراوي بكلمة ذكر فيها بالسياق العام للندوة، التي تأتي «في إطار التفاعل وتفعيل التوصيات الصادرة في التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية أزمة السجون بالمغرب»، مذكرا بـ «الخلاصات والتوصيات التي تم رفعها لمختلف الجهات المسؤولة؛ خاصة ما تعلق منها بظاهرة الاكتظاظ داخل السجون»، إضافة إلى «عدد كبير من الاختلالات التي تعاني منها المنظومة السجنية». مشيرا إلى «جملة من الأسباب التي تقف وراء أزمة السجون، خاصة الاعتقال الاحتياطي وعدم تنفيذ العقوبات». ليختم تدخله بالتأكيد على أن «السجون تعكس الواقع السائد داخل المجتمع المغربي».

المحامي عبد العزيز الناصري، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، أكد في مداخلته حول «وضعية السجون في ضوء التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان» على أن «أزمة السجون بالمغرب مسؤولية مشتركة بين الجميع» خاصة أن التقرير «فرع ناقوس الخطر حول وضعية السجون والسجناء والسجينات (تعذيب، قلقسة، قلة النظافة، التجريد التام من الملابس، التعليق من الأرجل بأبواب الزنازين..)». التدخل ذاته قدم عددا من الملاحظات حول السجون كما جاءت في التقرير، خاصة ما تعلق منها بـ «بعض البنيات التحتية السجنية التي تحسنت، والبعض الآخر الذي يحتاج إلى إصلاح وترميم وتأهيل، خاصة أنها بقيت كما هي منذ بنائها (فاس ومكناس...)»، إلى جانب «اختلاف جودة خدمات المؤسسات السجنية من مدينة إلى أخرى، وصعوبة الولوج لبعضها بسبب بعدها عن المراكز الحضرية».

وخلص الناصري إلى التأكيد على أن «السجن أصبح مجالا علميا مميزا في جل الدول الديمقراطية، وعلى كل المتدخلين أن يتابعوا أوضاع هذه المؤسسات خاصة القضاء والبرلمان والمجتمع المدني على حد سواء».

رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب، سعيد حنمان، تدخل في موضوع «أهم العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة»، خاصة ما ارتبط منها بـ «الغرامة التي حددها المشرع المغربي، حسب قوله، أي استبدال العقوبة الحبسية قصيرة الأمد بالغرامة»، مذكرا بمجموعة من المؤسسات الأخرى، التي قد تلعب دورا مهما في التخفيف من الاكتظاظ والأزمة بالسجون، خاصة «مؤسسة الصلح القضائي، والوضع تحت المراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، التي منحها المشرع لقاضي التحقيق»، ثم «مؤسسة سير الدعوة العمومية، التي تمهد بصدور الحكم بالإدانة، ومؤسسة التخفيض التلقائي للعقوبة، والتي يتم بموجبها تخفيض شهر من السنة مثلا، أو يوم في الأسبوع إذا تبين تحسن سلوك السجين» .

الأستاذ حنمان أشار كذلك إلى «تدبير العمل من أجل المنفعة العامة، أي إلزام الجاني بعمل للمصلحة العامة بدل العقوبة السجنية، التي تتم بدون مقابل» علاوة على «مؤسسة نظام المراقبة الالكترونية، وما يتطلبه ذلك من وضع نظام الكتروني صعب الاختراق سواء في بيت السجين أو في المدينة التي يقطن فيها». هذه التجربة حسب المتدخل، «أظهرت نجاعتها في عدد من الدول الكبرى التي اعتمدتها كعقوبة بديلة عن العقوبات الحبسية السالبة للحرية».

القاضي هشام شعيرة، تناول «الاعتقال الاحتياطي»، معتبرا « الموضوع متشابك وشائك تتصارع فيه مجموعة من الرؤى والنظريات» وتكمن خطورته، في نظر المتدخل، في «حرمان الإنسان من حريته رغم عدم صدور الحكم النهائي بإدانته بعد». مشيرا إلى كونه «تدبيرا احتياطيا تقوم به النيابة العامة»، خاصة أن هذا الاعتقال يخضع إلى معايير خمسة يستلزم توفرها من أجل اعتقال المتهم احتياطيا منها: طبيعة الجريمة (النطاق) بمعنى أن تكون منصوصا عليها قانونا ومعاقبا عليها بعقوبة سالبة للحرية، وعدم توفر ضمانات الحضور للمتهم وضرورة التحقيق والحفاظ على أمن الأشخاص (الضحايا) والحفاظ على الأمن العام للبلد، خطورة الفعل الجرمي».

وتطرق أيضا إلى أهم الإجراءات التي يتم إتباعها خلال تطبيق مسطرة الاعتقال الاحتياطي، حيث «يمكن اتخاذه في أي مرحلة من مراحل التحقيق، كما أنه لا يتم إلا بعد الاستنطاق المتهم أو ما يسمى بالاستنطاق الابتدائي». واعتبر الوضع تحت «المراقبة النظرية»، «تدبيرا استثنائيا يتم العمل به في العقوبات السالبة للحريات».

واختتمت المداخلات الرئيسية، بعرض لنائب وكيل الملك محمد ريطب، حول موضوع «تنفيذ العقوبة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان»، حيث ركز على أن «المسؤولية يتقاسمها الجميع داخل المجتمع، كل من موقعه»، معتبرا أن «السياسات العامة بالبلد سواء كانت تربوية أو سياسية أو عمرانية أو اجتماعية أو شغلية... مدخل من مداخل الوقاية من الجريمة» وبالتالي، يضيف، وجب «النظر إلى هذا الموضوع من زاوية شمولية». ليشير إلى مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتميز بها العقوبات، التي تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان، منها «خاصية إلزامية صدورها عن هيأة قضائية، وخاصية الشرعية، أي أنه لا يمكن معاقبة أي شخص دون وجود نص قانوني في موضوع المتابعة، كما أن القاضي لايمكنه أن يحكم بغير العقوبة المنصوص عليها قانونا ،رغم درجة خطورة الجرم كما قد يراه القاضي . إضافة إلى خاصية مصلحية العقوبة ، والمقصود بها أن يكون لها غاية وهي إصلاح الدان ومساعدته على اندماجه في المجتمع» حتى « لا تكون العقوبة مطلبا في حد ذاتها وإنما من أجل مصلحة المجتمع». علاوة على خاصية المساواة، أي تنفيذ العقوبة بالتساري بين مختلف الفئات الاجتماعية بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي أو غيره ، وخاصية «شخصنة العقوبة، والمقصود بها أن المتهم هو من يعاقب لشخصه وليس أفراد عائلته أو ورثته».

حملة جهوية لنشر قيم التسامح ومناهضة العنف

نظم مركز حقوق الناس- المغرب، فرع جهة كلميم السمارة، في نهاية الأسبوع الماضي بطانطان، «الحملة الجهوية الأولى لإشاعة قيم التسامح ومناهضة العنف بالوسط المدرسي».

وتوخى هذا اللقاء، الذي نظم بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لطانطان كلميم، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم السمارة، تسليط الضوء على قيم وثقافة حقوق الإنسان بالوسط المدرسي وسبل مناهضة العنف ضد الأطفال.

وتم بهذه المناسبة إلقاء عرضين الأول بعنوان «مناهضة العنف ضد الأطفال» قدمه بلعيد أطويف، رئيس الفرع الجهوي لمركز حقوق الناس/المغرب، تطرق فيه إلى أعمال العنف التي تلحق الضرر بالأطفال وتطال حقوقهم الأساسية، لا سيما الحق في الحماية والرعاية والحق في المشاركة.

أما العرض الثاني فألقاه الفاعل الجمعوي عبد الواحد الصغير وتناول فيه «مفهوم التسامح» باعتباره قيمة إنسانية كبرى ومظهرا من مظاهر تقدم المجتمعات.